الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية
2017

05 ديسمبر 2017

منشور عدد 04 بتاريخ
من وزير الشؤون المحلية والبيئة
إلى
السادة الولاة
ورؤساء النيابات الخصوصية بالبلديات

الموضوع : حول تطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها.
المصاحيب : 8 ملاحق.

وبعد، أتشرف بإعلامكم أن **المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2017** المتعلق **بتطهير مديونية البلديات** أوصى خاصة بما يلي:

1- إقرار فرضية **تحمّل الدولة** للديون المتخلدة بذمة **64 بلدية لفائدة المؤسسات العمومية** في حدود مبلغ **100 مليون دينار**، يتم تسويتها **دفعة واحدة سنة 2018**، وذلك باعتماد **محاضر اعتراف بالدين** بين كل بلدية ومؤسسة عمومية معنية، مع تولي مصالح وزارة المالية اعتمادها دون الحاجة لتوفير سيولة مالية حقيقية.

2- إنهاء الإجراءات المتعلقة **بإمضاء محاضر الإعتراف بالدين** بين البلديات والمؤسسات العمومية المعنية **في أجل أقصاه موفى شهر مارس 2018.**

3- إحداث **لجنة قيادة على المستوى الجهوي بإشراف الكاتب العام للولاية** وبعضوية أمين المال الجهوي ومدير المكتب الجهوي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، تتولى متابعة تنفيذ إجراءات ضبط مبالغ الديون المحينة مستوجبة الخلاص **بعنوان سنة 2016 وما قبلها** بالبلديات **وإمضاء محاضر الاعتراف بالدين** مع المؤسسات المعنية.

ولتجسيم ذلك، فإن الأمر يقتضي إتخاذ التدابير التالية:

1/ على مستوى التمشي المعتمد:

بهدف تطهير الوضع المالي **لكافة البلديات المعنية** وإعدادها لمواكبة المسار اللامركزي الجديد بمزيد من **الكفاءة والنجاعة والفاعلية في الأداء**، فإنها **مدعوة بإشراف السادة الولاة لتطهير مديونيتها** تجاه **المؤسسات العمومية والخاصة** خلال سنتي 2018 و2019 **على أقصى تقدير** وفقا للآليات والروزنامة التي تم إقرارها بالمجلس الوزاري المضيق المشار إليه أعلاه، وذلك على النحو التالي:

- **بخصوص تسوية ديون 64 بلدية مشمولة بتحمل الدولة لكامل ديونها المتخلدة لفائدة المؤسسات العمومية أو جانب منها، وذلك حسب البيانات الموالية:**
  - **28 بلدية تتحمل الدولة كامل ديونها** المتخلدة لفائدة المؤسسات العمومية مستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها، على أن تتعهد البلديات المعنية **بتسوية كامل ديونها مستوجبة الخلاص لفائدة الخواص على حساب مواردها الذاتية** وذلك على إمتداد سنة 2018 أو خلال سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير **حسب أهمية مبلغ الدين (ملحق عدد 1)**.

  - **36 بلدية تتحمل الدولة جانب من ديونها** المتخلدة لفائدة المؤسسات العمومية مستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها، على أن تتعهد البلديات المعنية **(ملحق عدد 2)**:

- بتسوية **بقية ديونها** مستوجبة الخلاص **لفائدة المؤسسات العمومية على حساب مواردها الذاتية** وذلك بعد أن تتولى مصالحنا المعنية بالوزارة **ضبط المبالغ النهائية لهذه الديون** على ضوء نتائج تحيين مبالغها بعنوان سنة 2016 وما قبلها. ويمكن لهذه الشريحة من البلديات **الإستئناس** بالمبالغ المبينة بالجزء السفلي من **الملحق عدد 3-1** المرفق بهذا المنشور من حيث **نسبة توزيع التحملات بين الدولة والبلدية** والتي سبق أن تم ضبطها على أساس تشخيص مديونية

البلديات **لسنة 2015** المعروضة على أنظار المجلس الوزاري المضيق (قبل التحيين).

- بتسوية **كامل ديونها** مستوجبة الخلاص **لفائدة الخواص على حساب مواردها الذاتية.**

وذلك على إمتداد سنة 2018 أو خلال سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير **حسب أهمية مبلغ الدين.**

ويجدر التأكيد بمناسبة ضبط ديون المؤسسات العمومية والخواص المتخلدة بذمة البلديات على ضرورة **إعتماد الضوابط التالية:**

- يقصد بديون البلديات مستوجبة الخلاص **بعنوان سنة 2016 وما قبلها** كل المتخلدات التي **حل أجل خلاصها** في موفى سنة 2016 دون أن يتم سدادها سواء المتعلقة بالديون المجدولة أو المبرمة خلال سنة 2016 وما قبلها خارج إطار الجدولة. غير أنه لا تدرج مبالغ الديون التي لم يحل بعد أجل خلاصها في موفى سنة 2016.

- تتعهد سلطة الإشراف الجهوية **بتحميل ديون المؤسسات العمومية** المتخلدة بذمة البلديات **التي تم تقسيمها على حساب البلدية الأم** (بالنسبة لبلديتي القصرين والقصر) وذلك في حالة توليها توزيع الأعباء بين هذه الأخيرة والبلديات المحدثة في إطار عملية فك الإرتباط، **وتفادي تحميل البلديات الجديدة** أية أعباء بهذا العنوان.

- **بخصوص تسوية ديون المؤسسات العمومية والخاصة المتخلدة بذمة بقية البلديات** (200 بلدية دون إعتبار البلديات التي لا تتخلد بذمتها ديون)، فيتعين تسويتها **بالإعتماد على الموارد الذاتية لكل بلدية** حسب التمشي التالي:
  - **بالنسبة للبلديات التي تتخلد بذمتها مبالغ ضئيلة (50 أد) مترتبة عن ختم التصرف المالي للسنة المنقضية (2016)**، فيتعين تسوية كامل

متخلداتها بصورة كلية **في أجل أقصاه موفى شهر أفريل 2018، وتفادي إبرام أية متخلدات جديدة بعنوان تصرف سنة 2017.**

- **بالنسبة للبلديات التي تتخلد بذمتها مبالغ متفاوتة الأهمية**، فيتعين تسويتها على **إمتداد سنة 2018** أو خلال **سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير** بالإعتماد على **مواردها الذاتية** ووفق **روزنامة** يتم ضبطها حالة بحالة **بحسب أهمية مبلغ الدين**، بالتنسيق مع سلطة الإشراف ذات النظر، ثم عرضها على **مصادقة المجلس البلدي** وترسيم الإعتمادات اللازمة للغرض ضمن الميزانية السنوية مع التأكد من ذلك بمناسبة المصادقة عليها.

2/ على مستوى تعبئة الموارد الذاتية لتطهير المديونية:

بقطع النظر عن المتخلدات التي سيتم تحملها من قبل الدولة كليا أو جزئيا، فإن كافة البلديات المعنية مدعوة للعمل على **مزيد تعبئة مواردها الذاتية للإيفاء بتعهداتها تجاه المتعاملين معها** وذلك حفاظا على سلامة توازناتها المالية.

ولهذا الغرض يتعين عليها بمناسبة إعداد ميزانيتها لسنتي 2018 و2019 ومناقشتها والمصادقة عليها من قبل سلطة الإشراف المختصة إعطاء **الأولوية المطلقة لتغطية الديون المبرمج خلاصها وفق الروزنامة المصادق عليها من قبل المجلس البلدي وإعتبارها نفقات إجبارية**، وذلك بتخصيص **فوائض العنوان الأول كليا أو جزئيا**، وكذلك الشأن بالنسبة لفواضل الإعتمادات الذاتية للعنوان الثاني، **لسداد الديون** سواء تعقلت هذه النفقات بديون العنوان الأول أو الثاني، علاوة على ترسيم الإعتمادات الضرورية **لتغطية حاجياتها السنوية الإعتيادية للتصرف** خاصة بعنوان مصاريف إستهلاك الماء والكهرباء والهاتف والمحروقات ..... **على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة** تراعي مختلف التعهدات المحمولة عليها تفاديا لإبرام ديون جديدة.

ويجدر التأكيد على ضرورة إعتماد الضوابط التالية:

- عدم الأخذ بعين الإعتبار مبالغ الديون التي **لا تتوفر في شأنها مؤيدات الصرف وفقا للتراتيب الجاري بها العمل أو التي شملها التقادم بمرور الزمن.**

- مواصلة تخصيص موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية لسداد مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز **والإنخراط في عملية التسوية الشاملة لمستحقات الجانبين** حفاظا على سلامة التوازنات المالية لكلا الطرفين، مع العمل مستقبلا على عدم الربط بين نفقات إستهلاك التيار الكهربائي وموارد الصندوق عملا **بمبدإ عدم التخصيص.**

- ترسيم **كامل الإعتمادات السنوية الضرورية** بعنوان خلاص مستحقات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية **أصلا وفائدة بميزانية البلديات**، مع إعطاء **الأولوية** بالنسبة **للبلديات مراكز الولايات** لتغطية نفقات أصل الدين المرسمة بالعنوان الثاني من مواردها المتأتية من **مدخر المال المشترك.**

- ترشيد المجهود المبذول لتعبئة الموارد الذاتية لفائدة العنوان الثاني والمخصص لإنجاز المشاريع البلدية بالنسبة للبلديات التي **تتوفر لديها سيولة مالية هامة دون القدرة على إستهلاكها** نتيجة ضعف نسق إنجاز المشاريع وهو ما يتطلب بالنسبة لسنة 2018 تعبئتها **لفائدة تسوية المتخلدات** وتدعيم قدرات التصرف.

- إعتماد **نتائج الإحصاء العشري** للعقارات المبنية وغير المبنية للفترة 2026/2017 **لتنمية الموارد الذاتية البلدية** الجبائية منها وغير الجبائية من خلال الحرص على تثقيل **جدول التحصيل السنوي** للعقارات المبنية وغير المبنية خلال شهر جانفي 2018، وتثقيل **عقود أكرية** الأملاك البلدية وعقود لزمات المعاليم الواجبة **بالأسواق والمسالخ**، علاوة على مختلف المعاليم الأخرى وخاصة **المتعلقة بالإشغال الوقتي للطريق العام.**

3/ على مستوى توزيع التحملات بين الهياكل المتدخلة:

بغاية إحكام توزيع الأدوار بين كافة الهياكل المتدخلة وضمان إحترام روزنامة الإنجاز، فإنه يتم توزيع التحملات **مركزيا وجهويا ومحليا** على النحو التالي:

مراحل التنفيذ	آجال التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
- **إعلام البلديات المعنية** (64 بلدية) بقرار تحمل ديون المؤسسات العمومية بصورة **كلية أو جزئية** مع تعهدها بخلاص ديون المؤسسات الخاصة، **وكذلك الشأن** بالنسبة لبقية البلديات التي يتعين عليها تسوية متخلداتها **على حساب مواردها الذاتية** وأخذها بعين الإعتبار ضمن ميزانيتها لسنتي 2019/2018 **على أقصى تقدير** وضبط روزنامة التنفيذ حالة بحالة.	قبل يوم 15 ديسمبر 2017	**وزارة الشؤون المحلية والبيئة**
- **إحداث لجان قيادة جهوية** بكل ولاية لمتابعة تنفيذ إجراءات ضبط مبالغ الديون المستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها، **والتعهدات** المحمولة على البلديات المعنية وفق لآليات التسوية المشمولة بها (**الصنف الأول**: تحمل كلي أو جزئي من قبل الدولة لديون المؤسسات العمومية - **الصنف الثاني:** تسوية ذاتية للديون).	قبل موفى ديسمبر 2017	**الولاية** (بالتنسيق مع كافة البلديات وممثلي المؤسسات العمومية المعنية)
- **عقد جلسات لجنة القيادة** لضبط مبالغ الديون المستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها.	جانفي/ فيفري 2017	**الولاية**
- **إستكمال كافة إجراءات ضبط الديون:** *** بالنسبة لـ 64 بلدية (ملف عدد 1):** - إمضاء محاضر الإعتراف بالدين مع المؤسسات العمومية المعنية. - إمضاء روزنامة تسوية المتخلدات العمومية والخاصة حسب الحال. *** بالنسبة لبقية البلديات (ملف عدد 2):** - إمضاء محاضر الإعتراف بالدين مع المؤسسات العمومية المعنية. - إمضاء روزنامة تسوية المتخلدات العمومية والخاصة على حساب مواردها الذاتية بعد المصادقة عليها من قبل المجلس البلدي.	**موفى مارس 2018**	**الولاية** (بالتنسيق مع كافة البلديات وممثلي المؤسسات العمومية المعنية)
- **موافاة وزارة الشؤون المحلية والبيئة بالملفين عدد 1 وعدد 2.**	بداية من الأسبوع الأول من شهر أفريل 2018	
- **إحالة** محاضر الإعتراف بالدين إلى مصالح **وزارة المالية** لتسويتها دفعة واحدة بالتنسيق المؤسسات العمومية المعنية.	شهر ماي 2018	**وزارة الشؤون المحلية والبيئة**

4/ على مستوى المتابعة الجهوية:

بهدف ضمان حسن تنفيذ التدابير التي تم إقرارها لتطهير مديونية البلديات، يتم على المستوى الجهوي **إحداث لجنة قيادة بإشراف شخصي من الكاتب العام للولاية** وبعضوية خاصة **رئيس دائرة الشؤون البلدية بالولاية وأمين المال الجهوي ومراقب المصاريف العمومية ومدير المكتب الجهوي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** لمتابعة تنفيذ التعهدات المحمولة على البلديات المشمولة بهذا الإجراء، وتتولى لجنة القيادة على وجه الخصوص:

- **عقد جلسة أولى خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي 2018** بكافة ممثلي بلديات الولاية (رؤساء النيابات الخصوصية البلدية والكتاب العامين بها) والمؤسسات العمومية المعنية (المؤسسات الدائنة) **بعد ضبط قائمتها بكل دقة وذلك للتعريف بالتدابير التي تم إقرارها** في هذا الخصوص، مع دعوة ممثلي المؤسسات العمومية لإعداد قائمات الديون الراجعة لها بعنوان سنة 2016 وما قبلها، **دون إعتبار مستحقات سنة 2017** التي تبقى مستوجبة الخلاص في إطار التنفيذ الإعتيادي للميزانية.

- إعتماد **كشوفات المديونية** المشخصة لحد موفى ديسمبر 2016 (4 جداول متابعة) والتي تم إعدادها من قبل كافة البلديات وتوجيهها للوزارة قصد الإستئناس بها عند تحيين معطيات الديون **ومقاربتها** مع معطيات المؤسسات العمومية.

- **تخصيص الجلسات الموالية لضبط مبالغ الديون المستوجبة الخلاص** بعنوان سنة 2016 وما قبلها لكل مؤسسة عمومية وبلدية معنية بالإستئناس بالمعطيات المضمنة **بالملحق عدد 3-1 وعدد 3-2** بهذا المنشور.

- **إمضاء محاضر إعتراف بالدين** بين كل مؤسسة عمومية وبلدية معنية مشمولة بقرار التحمل **الجزئي أو الكلي** (64 بلدية) من قبل الدولة حسب أنموذج يتم إعتماده للغرض (**الملحق عدد 4**)، وكذلك الشأن بالنسبة لبقية

البلديات المعنية بالتسوية **على مواردها الذاتية** حسب أنموذج يتم إعتماده للغرض (**الملحق عدد 5**).

- تولي البلديات **ضبط روزنامة خلاص الديون** خلال سنتي 2018 و2019 على أقصى تقدير **حسب أهمية مبلغ الدين** والمتخلدة لفائدة:
  - **المؤسسات الخاصة (الملحق عدد 6).**
  - **المؤسسات العمومية (الملحق عدد 7).**

- **متابعة ترسيم الإعتمادات** بميزانية البلديات المعنية لسنتي 2018 و2019 بإستثناء ميزانية البلديات التي تتم المصادقة عليها مركزيا **وتنفيذ التعهدات المحمولة عليها**، مع الحرص على **عدم إبرام البلديات لديون جديدة بأي عنوان كان.**

- تولي لجنة القيادة الجهوية **إعداد تقرير دوري خلال سنتي 2018 و2019** (كل 6 أشهر خلال شهري جويلية وجانفي) يرفع إلى المصالح المعنية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة (الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية) حول **متابعة تنفيذ التعهدات** المتعلقة بتطهير مديونية البلديات والتدابير الجديدة للتدارك التي تقترحها لجنة القيادة الجهوية عند الإقتضاء، علاوة على **تقرير نهائي** خلال شهر **جانفي 2020.**

- تكليف **دائرة الشؤون البلدية بالولاية** بعقد جلسات **متابعة دورية للوضع المالي للبلديات** الراجعة بالنظر للولاية مباشرة إثر نهاية كل ثلاثية (أشهر أفريل – جويلية – أكتوبر – جانفي) بالإعتماد على المؤشرات المالية المدرجة **بمنظومة "أدب بلديات" ووضعية مديونيتها** وإتخاذ التدابير المناسبة في شأنها.

ويجدر التأكيد على ضرورة موافاة **مراقب المصاريف العمومية المختص بنسخة من محاضر الإعتراف بالدين** بالنسبة للمتخلدات الراجعة للمؤسسات العمومية **وبروزنامة تسوية**

الديون لكافة البلديات المعنية بالولاية للمساعدة على متابعة تنفيذ التعهدات المحمولة عليها بمناسبة تنفيذ الميزانية.

5/ على مستوى التعهدات المحمولة على البلديات:

- **عرض مقتضيات هذا المنشور ونتائج تشخيص مديونية البلدية** لفائدة المؤسسات العمومية والخواص وروزنامة الخلاص على **مداولة المجلس البلدي** خلال **الدورة العادية لشهر فيفري 2018** أو خلال **دورة إستثنائية** عند الإقتضاء.

- **وجوبية** إدراج **بجدول أعمال الدورات العادية للمجلس البلدي** (4 دورات عادية) المسائل التالية:

- متابعة تنفيذ التعهدات المحمولة على البلدية **لتطهير مديونيتها** في إطار تطبيق مقتضيات هذا المنشور.
- تقييم **الوضع المالي للبلدية** على مستوى تنفيذ الميزانية **إيرادا وإنفاقا.**
- متابعة **تثقيل وإستخلاص** الموارد المثقلة **بالتنسيق مع القابض البلدي** وخاصة منها العقارات المبنية والأراضي غير المبنية والأسواق والمسالخ المستلزمة وعقود الأملاك المسوغة، علاوة على إستخلاص معاليم الإشغال الوقتي للطريق العام، **ونسبة تحقيق الأهداف السنوية للإستخلاص.**

6/ إعداد وتوجيه ملفات ضبط الديون:

يسهر الكاتب العام للولاية **بصفته رئيسا للجنة القيادة** على متابعة حسن تنفيذ توصيات المجلس الوزاري المضيق بما يمكن في أجل أقصاه **موفى شهر مارس 2018** من إستكمال الإجراءات المتعلقة بضبط المبالغ النهائية لديون البلديات، وإمضاء محاضر الإعتراف بالدين وضبط روزنامة الخلاص لديون المؤسسات العمومية والخواص وتوجيهها **في أجل أقصاه الأسبوع الأول من شهر أفريل 2018** في **6 نظائر على الأقل** إلى:

- **مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة** (نظيرين): لتجميع الملفات وإحالتها إلى المصالح المعنية بوزارة المالية ومتابعة التنفيذ.
- **البلدية** (نظير): لتنفيذ التعهدات المحمولة عليها.
- **المؤسسة العمومية المعنية** (نظير): للإعلام والمتابعة.

- **دائرة الشؤون البلدية بالولاية** (نظير): لمتابعة التنفيذ وترسيم الإعتماد بالميزانية وإعلام لجنة القيادة بنتائج التنفيذ وإعداد التقارير الدورية.
- **مراقب المصاريف العمومية المختص** (نظير): لمتابعة تنفيذ التعهدات.

ولغاية تيسير عملية إستغلال المعطيات وحسن متابعتها، فيتعين على دائرة الشؤون البلدية بالولاية **إعداد ملفين منفصلين** حسب التصنيف التالي:

- **الملف الأول ويتضمن الوثائق الخاصة ببلديات الولاية المندرجة ضمن قائمة 64 بلدية** مشمولة مباشرة بتحمل الدولة لديونها **كليا أو جزئيا** تجاه للمؤسسات العمومية.
- **الملف الثاني ويتضمن الوثائق الخاصة ببلديات الولاية المندرجة ضمن قائمة 200 بلدية** مشمولة بتسوية ديونها على حساب **مواردها الذاتية.**

ويمكن ربط الصلة بالمصالح المعنية بالوزارة (الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية – الهاتف 70.243.820) لطلب المزيد من الإيضاحات الفنية والإجرائية.

والمرغوب من السادة الولاة ورؤساء النيابات الخصوصية الحرص على **حسن تطبيق مقتضيات هذا المنشور وإيلائه ما يستحقه من عناية ومتابعة،** حفاظا على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة البلدية.

والســـــــــــلام

كاتب الدولة
لدى وزير الشؤون المحلية والبيئة
شكري بن حسن

فهرس الملاحق

الملحق	المحتـــوى
عدد 1	قائمة 28 بلدية المشمولة بإجراء تحمل الدولة لديون المؤسسات العمومية **بصورة كلية**.
عدد 2	قائمة 36 بلدية المشمولة بإجراء تحمل الدولة لديون المؤسسات العمومية **بصورة جزئية**.
عدد 3-1	بطاقة خاصة **بتشخيص المديونية لحد 31 ديسمبر 2016** وفقا للمعطيات الواردة من البلديات في إطار التقييم السنوي للمديونية.
عدد 3-2	توزيع **ديون المؤسسات العمومية** المستوجبة الخلاص لحد 31 ديسمبر 2016 وفقا للمعطيات الواردة من البلديات في إطار التقييم السنوي للمديونية وبعد تدقيقها من قبل مصالح الوزارة.
عدد 4	نموذج محضر إعتراف بالدين يهم **64 بلدية** مشمولة **بالتحمل الكلي أو الجزئي** لديون المؤسسات العمومية من قبل الدولة ويتعين ملاءمته مع نظام التسوية الذي تخضع له كل بلدية.
عدد 5	نموذج محضر إعتراف بالدين يهم البلديات المشمولة بتسوية ديون المؤسسات العمومية **على حساب مواردها الذاتية** ويشمل 200 بلدية.
عدد 6	نموذج روزنامة خلاص ديون **الخواص** على حساب الموارد الذاتية للبلدية ويشمل كافة البلديات.
عدد 7	نموذج روزنامة خلاص ديون **المؤسسات العمومية** على حساب الموارد الذاتية للبلدية ويشمل 236 بلدية.
عدد 8	**ملحق تأطيري** للتعريف بآليات تسوية ديون المؤسسات العمومية والخاصة حسب نظام التسوية الذي تخضع له كل بلدية.